

وزارة المالية

قرار رقم ٥٤٥ لسنة ٢٠١٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣
ولائحته التنفيذية؛

وعلى قرار وزير الخزانة والخطيط رقم ٧٣ لسنة ١٩٦٣ بشأن تحديد نطاق الدوائر
الجمالية وتعديلاته؛

وعلى كتاب السيد اللواء بحرى أركان حرب قائد قاعدة مطروح البحرية،
والذى يطلب فيه تواجد لجنة جمركية للرصيف资料 لقاعدة جرجوب البحرية الكائنة غرب
مدينة مرسى مطروح لإتمام إجراءات تصدير المواد التعدينية؛

وعلى تقرير لجنة المعاينة الجمركية المؤرخ ٢٠١٩/٤/٢٤؛

وعلى تقريرى الزيارة الميدانية للميناء资料 البحري بجرجوب المؤرخين ٢٠١٩/٨/٢١، ١٩،
وعلى الرسم الهندسى المرفق؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعتبر دائرة جمركية مؤقتة الرصيف資料 الحجرى لقاعدة جرجوب البحرية الكائنة
غرب مدينة مرسى مطروح بمساحة إجمالية ١٠٠٠ م٢ (فقط عشرة آلاف متر مربع)
وهي عبارة عن جزء مستقطع من رصيف الميناء بمساحة (٥ × ٢٠٠) متر مربع،
وذلك على النحو الموضح بالرسم الهندسى والتقارير المرفقة.

ويتعدد نطاق هذه الدائرة على النحو التالي :

الحد البحري : ناحية البحر بطول ٢٠٠ متر .

الحد القبلي : بطول ٢٠٠ متر وله مكان بوابة بطول حوالي ١٢ متر تقع في المنتصف .

الحد الشرقي : بطول ٥ متر على القاعدة البحرية الحارى إنشاؤها .

الحد الغربى : بطول ٥ متر على القاعدة البحرية الحارى إنشاؤها .

(المادة الثانية)

تُستخدم الدائرة الجمركية المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القرار كميناء

لإنعام إجراءات تصدير المواد التعدينية فقط ، وذلك وفقاً لأحكام قانون الجمارك ولاتهته

التنفيذية وكافة القوانين والقواعد المعول بها في هذا الشأن .

(المادة الثالثة)

يعتبر تقرير لجنة المعاينة الجمركية المؤرخ ٢٠١٩/٤/٢٤ وتقريري الزيارة الميدانية

للميناء البحري برجروب المؤرخين ١٩ ، ٢٠١٩/٨/٢١ ، ٢٠١٩/٨/٢١ والرسم الهندسى المرفق المتضمن

الحدود والأبعاد جزءاً لا يتجزأ من هذا القرار .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به لمدة ستة أشهر من اليوم التالي

لتاريخ نشره ، وعلى الجهات المختصة تنفيذه .

صدر في ٢٠١٩/٩/٢

وزير المالية

د. محمد معيط